مجلة الحكمة للدراسات الاعلامية و الاتصالية ISSN : 2353-0502
المجلد1 ، العدد2،( جوان2013) EISSN : 2600-6863

# التحولات السياسية في الوطن العربي، رهانات و تحديات

**الدكتور جهاد الغرام**

**جامعة المدية .**

## مقدمة

إن سقوط بعض أنظمة الحكم في العالم أضحت موضوعا مهيمنا يدرس في الجامعات وفي مجال الدراسات العليا ومراكز الدراسات الإستراتيجية وفي اغلب المنتديات والمجالس العامة والخاصة، ولعله بدأ بإحداث انقلاب على نظريات كلاسيكية ومفاهيم اعتمدت في المناهج الدراسية لسنوات طويلة، وشكل تحديا لكل المراكز البحثية في البحث عن نظريات ومفاهيم تنزع إلى دراسة الموجات التغيرية والأساليب التغيرية في العالم الإسلامي والعربي على وجه الخصوص، فان حالة الانهيار السريع لبعض الأنظمة العربية تستدعي إعادة النظر في مناهج التحليل السياسي التي ظلت تهمل حركات التغيير الكامنة غير المنظمة في المجتمعات العربية ، وتعظم في الوقت ذاته من قدرات وأدوات الأنظمة السياسية العربية على استبعاد أي تغيير ظاهري بما يدعم بقاءها وقدرتها على الاستمرار، والملاحظ أن الركود السياسي الذي تشهده معظم الأقطار العربية من جهة، وتهافت المشاريع الخارجية بدعوة الإصلاح على المنطقة من جهة ثانية، يؤكد حجم التحديات والمسؤوليات التاريخية المطروحة على عاتق النخب العربية بشتى أصنافها باتجاه بلورة وفرض إصلاحات تكون في حجم التحديات الداخلية والخارجية.

بعد انطلاق الثورات العربية والدعوة المتزايدة للإصلاح سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي في أكثر من دولة عربية،مما يتوجب علينا دراستها والتعمق بجوانبها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أبرزها المعوقات التي تواجه الشعوب العربية وأنظمتها في إمكانية تحقيق مبدأ مجتمع الديمقراطية والحرية؟ وما هي استحقاقات التغيير؟ وماذا بعد هذه التحولات من سيناريوهات ممكنة ؟

## أولا: واقع الأنظمة السياسية في الوطن العربي

النظم السياسية العربية من حيث الشكل السياسي تتوزع إلى أنماط ثلاثة وهي :النظم الملكية والأميرية، والنظم الجمهورية، فلابد أولا من توضيح بسيط لماهية هذه الأنواع وطبيعتها ومزاياها وأوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها حسب التقسيم الآتي:

•**الأنظمة المليكة** :وأهم ما يميزها أن السلطة تتركز بيد فرد وهو الملك يمارس هذه السلطة بشكل انفرادي دون أي مشاركة من الشعب، أما طريقة تولي الملك فتتم عن طريق الوراثة ولفترة غير محدودة لتستمر ما دام الملك على قيد الحياة،واليوم لها دستور وليس كما كان عليه الحال سابقا نظام حكم مطلق، رغم أن الحديث عن دساتير لا يعني بالضرورة تطبيقها على أرض الواقع كما تدل على ذلك الوقائع ومن المآخذ على هذا النوع من الأنظمة تناقضه مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فهو يعد المرشحين مسبقا للوصول إلى ا لحكم، أي تحديد الخلافة السياسية، ويوجد ثماني بلدان عربية ينطبق عليها وصف نظم ملكية وهي الأردن والسعودية والمغرب والإمارات وعمان وحديثا البحرين ويلحق بهذه الأنظمة الكويت كونها إمارة وراثية وقطر (1).

•**الأنظمة الجمهورية** : بما أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب أو عن طريق المجلس النيابي أو مزيجا من الوضعين، فإن حكام الأنظمة الجمهورية العربية لا يتركون مقاعد الحكم إلا بالوفاة، أو الانقلاب، أو المرض، أو الاغتيال، وتعتبر لبنان وضعا استثنائيا في هذا المجال (2).

تمتاز هذه الأنظمة في اعتمادها على شرعية ليس مصدرها ديني أو طائفي أو عقلاني قانوني، وإنما أيديولوجية ثورية أو كاريزما ملهمة أو النوعان معا وقد كانت هذه الأيديولوجية الثورية بمثابة العقد بين النظام الحاكم والشعب معتمدة على شعارات أعلنها النظام كالحرية والاشتراكية والوحدة العربية ومواجهة الأعداء المتمثلين بالاستعمار والصهيونية، وبعد أن أصبح الرئيس يأتي إلى الحكم بالوراثة وأحيانا بالقوة من أجل تغيير الرئيس القائم نتيجة صراعات داخل الأسرة الحاكمة، يصبح الفارق بين النظم الملكية والجمهورية في تراجع فهناك من يتكلم اليوم عن" جمهوريات ملكية "بعد غياب بناء مؤسسي مستقر لتداول السلطة السياسية.

ويبقى واقع هذه الأنظمة السياسية واحدا وان اختلفت من حيث الشكل السياسي الخارجي ليبقى لاختلاف لفظيا أكثر مما يعبر عن حقيقة أساسية، لهذا تبقى السمات المشتركة بين الأنظمة

السياسية الحاكمة في البلدان العربية هي السائدة على ارض الواقع والتي تجمعها الأزمات التالية (3):

1. أزمة الديمقراطية

2. أزمة الشرعية

3. تعارض نصوص الدساتير العربية مع الممارسات العملية على أرض الواقع.

4. التزاوج بين السلطة وشخص الحاكم أو الملك إلى جانب ارتباط ميزانية الدولة بميزانية الحاكم.

5. الأولوية في الولاء للعشيرة والقبيلة، ثم بعدها للدولة الأمر الذي أدى إلى تراجع مفهوم الدولة الحديثة عن أغلبية البلدان العربية.

6. غياب التعددية السياسية، وتقييد الإرادة السياسية.

## ثانيا: التحولات السياسية و مشاريع الإصلاح في الوطن العربي

لقد شهدت الدول التي تتمتع بقدر عال من التجانس السكاني مثل مصر وتونس حراكا على أرضية سياسية وطبقية شاركت فيه قوى شبابية وسياسية ونقابية، بينما شهدت دول تعاني استقطابا طائفيا أو قبليا مثل ليبيا والبحرين واليمن حراكا أوسع على أرضية عشائرية أو طائفية، ورغم وجود اختلافات مهمة في طبيعة القوى التي قادت هذه الانتفاضات الشعبية فأن مطالبها تشابهت إلى حد بعيد حيث ركز الثوار والمتظاهرون على مطلبين رئيسيين هما الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وغابت المطالب ذات الصبغة الطائفية و العشائرية، وبغض النظر عن وجود رغبة حقيقية لدى النخبة السياسية لإجراء تغييرات جدية في الأنساق السياسية العربية أو غيابها، فإن الإصلاح الديمقراطي الحقيقي في المنطقة، لا ينبغي أن يرتبط بمشاريع إصلاحية خارجية، بقدر ما ينبغي أن يرتكز على الإنصات إلى نبض الشارع العربي وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه البلدان، بعيدا عن كل أملاءات وأجندات خارجية لا تحقق إلا مصالح مروجيها والمستفيدين (4).

و من جهة ثانية كان هناك جدل واسع في الأوساط الثقافية والسياسية العربية حول الإصلاح، فقد وجدت الأنظمة العربية نفسها أمام مأزق الإلحاح الخارجي للإصلاح مدعوما بحقائق التدخل العسكري في الجوار، إلا أن هناك إدراكا متناميا بان قوى المجتمعات العربية ما زالت اضعف من أن تفرض خيارها الإصلاحي على النخب الحاكمة، وذلك في ضوء ما تعرضت

له من سياسات سلطوية اقصائية خلال عقود من الاستبداد، إلا أن دعواتها للإصلاح تتقاطع بالضرورة مع المبادرات الخارجية ، الأمر الذي ربما أدى إلى تضاعف حجم الصعوبات التي يواجهها الإصلاح، فمن ناحية أتاحت للنظم المحافظة العودة إلى مقولات الخصوصية والهوية والاختلاف ورفض الديمقراطية من الخارج كمبرر لتباطئها في اخذ إجراءات معلنة نحو الإصلاح، فإن عدم جدية الأنظمة العربية في موضوع الإصلاح تبدو من خلال عزوفها عن إلغاء ترسانة القوانين الاستثنائية و الطوارئية، وتلك المتناقضة مع الدساتير، وبالتالي تغييب مبدأ المحاسبة والرقابة الفعلية على السياسات الحكومية ،فأن ما شاهدته بعض البلدان العربية من إصلاحات سياسية لا يتجاوز كونه انفتاحا سياسيا لا يرقى إلى درجة التحول الديموقراطي، وعلى الرغم من اتخاذ الدول العربية خطوات إصلاحية متفاوتة بين دولة وأخرى، إلا أنها بمجملها قاصرة عن تحقيق مسالة المشاركة السياسية للجميع، وإطلاق الحريات، والتداول السلمي على السلطة، فما زالت مؤسسة قمة الهرم السياسي في كافة البلدان العربية ملكية كانت أو رئاسية.

يضاف إلى ذلك لم تترك حقيقة الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان مجالا للأنظمة العربية للشك في جدية التهديد الذي تتعرض له، لذلك لجأت إلى إطلاق مبادرات وأفكار في سياق محاولات مزيفة المشاريع الإصلاحية التي تتبناها الأنظمة العربية بأنها قرارات فوقية لا ترتبط بقضايا شعوبها، وهي تفتح هامشا واسعا للتحايل على إمكانية بناء نظم ديمقراطية، وذلك من خلال الإبقاء على قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، بمعنى أن مشاريع ومبادرات الإصلاح تعبر عن مصالح القوى المتحكمة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح الحقيقة للشعوب، لذلك لم يكن غريبا أن تركز المبادرات العربية بالأساس على إصلاح الجامعة العربية باعتبارها آلية للعمل العربي المشترك، ويبدو أن الأنظمة العربية تتفق على تأجيل الديمقراطية بحجة عدم النضج السياسي و التدخل الأجنبي (5).

طرحت التطورات الأخيرة في المنطقة العربية مفهوم العدوى الثورية أو ما يطلق عليها (نظرية الدومينو) وهذا المفهوم يرتبط بما تحدث به صمؤيل هنتنغتون في نهاية القرن العشرين عن موجات المد الديمقراطي في العالم ، ينطلق هذا التصور من تناقض أهمية الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم، وان ما يحدث اليوم في مدينة صغيرة في دولة من دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة من العالم، وينسحب هذا المنطق على ما حدث ويحدث في تونس ومصر وليبيا منذ بداية عام 2011 واحتمالية انتشاره إلى دول أخرى كاليمن والبحرين وغيرها ، وبالرغم من جاذبية فكرة المد الثوري وانتشار رقعة المطالبين بالحرية في الدول العربية التي يعاني المواطنون في دولها المختلفة درجات من القمع وكبت الحريات وعدم العدالة فأن الواقع السياسي يجعلنا ندرك ان هناك غيابا لعدد من العوامل الموضوعية لقيام الثورة الواجب توافرها في

الظرف السياسي، بما يضع عددا من القيود على احتمالية تحول عدد من الدول العربية التي تنتشر فيها الاضطرابات السياسية في هذه الأيام إلى مراجعة سياساتها إما بتقديم الإصلاحات أو تعديل القوانين أو تغييرا ايجابيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية(6).

## ثالثا: معوقات البناء الديمقراطي في التحولات السياسية العربية

**1- مشكلة الاختلال في تدفق المعلومات في نظام الاتصال والإعلام الدولي:** يأخذ تدفق المعلومات على النطاق الدولي اتجاها رأسيا أساسيا من الشمال إلى الجنوب من الدول المتقدمة إلى النامية، و يعتبر نظام الاتصال الدولي في كثير من الحالات معوقا للتفاهم الدولي و الوطني كذلك، إذ لا يلتزم بالموضوعية بل يشوه الحقائق ويبرز وجهة نظر دون أخرى، وكثيرا ما يرتبط بالكذب ووضع جوانب الموضوع التي تفيده وتعمد التشويه وخدمة طرف من أطراف الصراع ومهاجمة أو مواجهة الطرف الآخر من الصراع، هذا يفسر سوء توزيع مصادر الأنباء في العالم، وأصبحت وسائل الإعلام سلاحا خطيرا في أيدي القوى الكبرى، باستخدام تلك الوسائل يتم احتكار تفكير الإنسان بحيث يصبح الفرد موجها دون إدراك منه بمفاهيم تحتوي على جانب واحد من الحقيقة، ما يفسر تدفق الإعلام في اتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، وتدفق الإعلانات التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية ، والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، و تدريب الإعلاميين وخصوصا الصحفيين ،كل ذلك يتم في سياق ثقافة العولمة، بحيث يبدو الأمر كأنهم يتوجهون بإعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي، وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم في إطار و سياق أجنبي(7)، فإن الاختلال في تدفق المعلومات على النطاق الدولي اخطر المشكلات التي تواجه الوطن العربي في تشكيل ثقافته السياسية الخاصة به، مما توفره المعلومات كما وكيفا من عناصر لازمة لتطوير المجتمعات و قدرتها على بلوغ أهدافها التنموية، فان مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، ترتب عليه وفرة في العرض من قبل الدول الغربية، يقابله كثافة و شدة الطلب من قبل الدول العربية، أدى اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة (8).

و من جهة ثانية فإن التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام وسائل الاتصال بين الشباب في العالم العربي، لم تعد الدولة قادرة على حجب المعلومة، فالفضائيات العالمية تصل إلى كل بيت، والهاتف النقال في متناول الجميع، و وسائل الاتصال عبر الإنترنت من خلال" فيسبوك" و"تويتر" وغيرهما، جعلت الشاب العربي يقارن بين وضعه في بلده ووضع مثيله في دول أخرى، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وعندما وجد هذا الشاب وضعه متخلفاً عن نظرائه في العالم الخارجي، شرع يستخدم هذه التكنولوجيا للتعبير عن رغبته في التغيير، بدءا بالسخرية والتعليقات الساخرة على الأحداث، فانتقالا إلى برنامج عمل جدي لترجمة هذه الرغبة في الإصلاح وتحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، إلى فعل يتوج بإسقاط أنظمة، بل تغييرها كلياً.

**2- شرعية الاستمرار و لتوريث في واقع الأنظمة العربية:** تنامي إدراك الأنظمة العربية لتأكل شرعيتها في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، وذلك نتيجة الفشل المتراكم في مجال حماية الاستقلال الوطني، أو إنجاز التنمية، أو تحقيق الديموقراطية أو المشاركة السياسية، كل ذلك قد دفع الأنظمة لحل هذه الإشكالية بالنزوع من ناحية لتعددية سياسية تحت السيطرة، بمعنى إتاحة المجال للمعارضة للتعبير عن نفسها، والإيحاء الشكلي بإمكانية تداول السلطة، وممارسة القمع وتكميم الأفواه ضد جماعات سياسية ظلت خارج دائرة المشروعية السياسية مثل الحركات اليسارية والإسلامية (9).

وتدلل الوقائع على أن الطريقة التي تشكلت بها الأنظمة السياسية العربية أفقدتها شرعيتها التي تحاول مرارا الحصول عليها ولو بالقوة، فهي نخب سياسية عسكرية أو نظم تقوم على العشائرية والقبلية العصبوية أو أنظمة ثيوقراطية، وفي مجمل ما سبق فهي أنظمة الشيوخ والعسكريين ولم تحقق مطالب مجتمعاتها في الديمقراطية والتنمية والتقدم (10).

شرعية النظام تتجاوز قبول الأغلبية من المحكومين لحق الحاكم في الحكم وتشمل إقرار هؤلاء بموافقة السلطة في صورتها، فبعد حصول البلدان العربية على استقلالها أهملت السلطة الشرعية مستندة على المصدر التقليدي الديني أو الأصل العشائري محوله هذه الشرعية إلى شرعية يتم توريثها وأساسها الكاريزما الملهمة، ورغم عدم كفاية هذه المصادر لشرعية الأنظمة القائمة فقد ظلت مصادر غير كافية لملء فراغ الشرعية، خاصة بعد انهيار الخلافة العثمانية ، وبعد تحرر البلدان العربية من نير الاستعمار الغربي، ويعتبر المصدر الثاني للشرعية مصدر الكاريزما التاريخية الذي اعتمده اغلب الحكام العرب باعتبار شخصه هو مصدر للشرعية وجود النظام(11).

لقد تأسست الدول العربية إما كليا أو جزئيا على مصدر خارجي للشرعية، حيث أن قوى الاستعمار قد رسمت خريطة المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، بما يعني إعادة تعريف الكيانات السياسية التاريخية وإعادة تعريف حدودها وتركيب شعوبها وباعتبار أن هذه الدول ليست نتيجة شرعية لحركة المجتمع وصيرورته، فهي تسعى لتجريد المجتمع من قواه الذاتية لضمان استمرارها .لذلك لم تكن مسالة الاعتماد على الاستعمار القديم أو وريثه الحالي كمصدر لشرعية الوجود أمر خارج السياق، وتجلى ذلك عبر اتفاقيات دفاع مشترك ضد احتمالية التهديد من طرف عربي آخر، أو الداخل نفسه بينما يتجلى هذا الأمر حاليا عبر التنسيق من اجل الإصلاح.

**3- غياب مؤسسات المجتمع المدني :** من أبرز مظاهر غياب المؤسسات السياسية غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي، إذ عملت الأنظمة السياسية العربية على احتوائها أو منعها وتقييدها ضمن البناء السياسي للنظام، ولعل مرجع ذلك يعود إلى اعتقاد النظام أن مشاركة سياسية فعلية من خلال هذه المؤسسات من شأنها أن تجعل المواطنين

يتحكمون بعمل النظام السياسي عن طريق جماعات الضغط والمصالح والأحزاب والانتخابات النزيهة، ورغم أن أكثر أنساق الحكم في البلدان العربية تتظاهر بوجود نظام مؤسسي إلا أن الحقيقة تؤكد على أن هذا النظام معطل عن القيام بوظائفه، إذ إن رؤية السلطة السياسية تقوم على أن مثل هذه المؤسسات والتي تم إنشاؤها من قبل النظام وتبعا لحاجاته ومستلزماته يجب أن تقوم بتسيير هذه الحاجات والاهتمامات خاصة وأنها مستمدة قوتها ونفوذها من النظام.

لهذا فقد تم تغييب مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها حامية للحقوق والحريات تضمن الحق في التعبير عن الرأي والفكر المستقل، وتراعي الحق في المعرفة والحصول على ما يلزم المواطن من معلومات وبيانات، وهكذا فإن النظام السياسي لا يسمح بوجود هذه المؤسسات لاسيما مع تجاوزاته المستمرة لهذه الحقوق خاصة وغيرها عامة، لأن في هذا الأمر تهديد لبقاء النظام و استمراريته، من هنا تبدو أهمية مثل هذه المؤسسات في أي مجتمع باعتبارها المحفز على الإبداع والتطور والابتكار طالما عملت على توفر الحريات والحقوق والاستقلالية في هذه المجالات ، إلا أن الأنظمة العربية استخدمت هذه المؤسسات وظفتها تحت سيطرتها المطلقة وتغلغلت بداخل المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصالح العامة، وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية، الأمر الذي جعل النظام يوظف القسم الأكبر من موارده في القضاء على هذه المؤسسات أو تعطيلها، فقد أفضى الخناق والتقييد المفروض على مؤسسات المجتمع المدني في كثير من البلدان العربية إلى جعل هذه المؤسسات تفتقر للفاعلية والكفاءة، بل وتحولت في بعضها إلى وسائل مسيطرة على المواطنين، تفرض سياسات النظام عليهم كونها مؤسسات لفظية شكلية، لا تعمل في نظام مؤسساتي ديمقراطي،وبالتالي فان اتخاذ أي قرار يؤثر في حياة الفرد ومصيره في ظل غياب مشاركة سياسة فعالة معناه غياب مجتمع مدني .(12)

إن هذه المؤسسات تعاني على المستوى العربي من تبعيتها للنظام نتيجة الإكراه الأيديولوجي الذي يمارسه هذا الأخير، فقد كانت هذه التبعية كفيلة بخدمة النظام في ضمان تأييد هذه المؤسسات له لتحقيق الالتفاف الجماهيري حوله بعد أن كانت هذه المؤسسات حلقة الوصل بينه وباقي شرائح المجتمع وكأن هذه المؤسسات قد ولدت من رحم النظام ليسهم ذلك في ضعف التأييد الجماهيري له ، وتتشابه مؤسسات المجتمع المدني مع المدارس والمؤسسات الاجتماعية لدورها في التنشئة السياسية للأفراد من خلال تدريبهم على الالتزام بشروط العضوية وتحديد حقوقهم وواجباتهم وأهمية قبول الآخر المختلف وعدم إلغائه والمشاركة في العمل السياسي، واحترام حقوق الإنسان والمحاسبة والمساءلة بناء على أسس قانونية.

**4-تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية:** لقد انعكست سياسات النظم السياسية العربية على كافة مناحي الحياة، ومن بينها الحياة السياسية والاقتصادية. وتجلى التعبير عن ذلك من خلال سوء توزيع الدخل القومي للدول العربية، حيث تتحكم أقلية من السكان التي تعيش في كنف النظام السياسي القائم بالقسم الأكبر من الدخل القومي لهذه الدولة أو تلك، في حين بقيت أكثرية

المجتمعات العربية عرضة لتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة. في مقابل ذلك يتوزع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة نسبياً في الدول المتطورة. و بالأرقام، ثمة 20% من سكان الوطن العربي يستحوذون على 90% من الدخل القومي، الأمر الذي يجعل 80% من السكان تحت خط الفقر المدقع، ويضعف خياراتهم من صحة وتعليم ورفاه اجتماعي. وفي هذا السياق تشير دراسات مختلفة إلى أن معدلات البطالة تتراوح بين 9% كحد أدنى و30% كحد أعلى في الدول العربية، ويشار إلى أن نصف الإناث العربيات البالغات ونحو ربع الإناث المراهقات هنّ من الأميات. كما تشير بحوث متخصصة إلى أن معدل الأمية بين البالغين في الدول العربية بقي في حدود 36% خلال عامي 2009 و2010، في حين سجل مؤشر الأمية بين الشباب العربي بشكل عام نحو 19% (13)،وقد زاد الأمر تعقيدا غياب البيانات والإحصاءات التي ترصد مستويات الفقر وتوزيع الدخول، الأمر الذي صعب من مهمة توضيح هذه المستويات للإسهام في معالجته،فالمعايير المعتمدة في توزيع هذه الثروات تقوم على أساس الولاء والانتماء لا على أساس الكفاءة والمصلحة العامة، والذي يمتد ليشمل اقتسام ثروات البلد وموارده بناء على مبدأ القوة والنفوذ فمن هو مؤهل بهذه الامتيازات يأخذ حصته من هذه الغنائم، بسبب غياب الشعور بالمصالح العمومية(14).

إن دافع الانتفاضات الشعبية العربية كان مصدره تردّي الأوضاع الاقتصادية ونظرًا لحالة الجمود السياسي وحالات الفساد المتفشية، فالمشهد الاقتصادي و الاجتماعي في سوريا متدهور فبعد أن كانت سوريا تستقبل اللاجئين من دول الجوار وخاصة العراق أصبح العديد من المواطنين السوريين مهجّرين في بلدهم أو في بلاد الجوار، مما يزيد من الأعباء لدى الدول المضيفة خاصة لبنان والأردن، فالمشهد الاقتصادي الأردني ليس بالسهل، نظرًا لزيادة أسعار النفط وتخفيض نسبة الدعم على المحروقات وتدني الحركة السياحية، بالإضافة إلى استمرار المظاهرات الشعبية التي تطالب بالمزيد من الإصلاحات وزيادة الدعم على المواد الأساسية مثل البنزين والمواد الغذائية الأساسية، وهذا يخلق مناخًا من عدم اليقين بين المستثمرين المحليين والأجانب، وبالنظر إلى المشهد الاقتصادي والاجتماعي في دول المغرب العربي، يبدو أن الأوضاع الليبية لا تزال صعبة وتعاني من تشرذم القوى المسلحة على الأرض، ومن بطء الحكومة المركزية في تحقيق استتباب الأمن والعودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية، وثقة المستثمرين ستظل مفقودة، أما بالنسبة إلى تونس، فإن التحسن الاقتصادي مرهون باستتباب الأمن فيها وإكمال مسار الانتقال الدستوري إلى حالة ديمقراطية مستقرة، ومن العوامل السلبية، الوضع الاقتصادي في أوروبا وهي الشريكة الرئيسية التجارية والاستثمارية للاقتصاد التونسي والمغربي، وهو وضع سيذهب إلى المزيد من التدهور في هذه البلدان (15).

**5- غياب الثقافة سياسية العربية في عملية الإصلاح و التغيير:** لقد شكل تراكم تقاليد مركزية السلطة السياسية احد العناصر المحورية في الثقافة السياسية،فيما غلب الطابع الأبوي

التسلطي على عملية التنشئة السياسية والاجتماعية العربية، مما أسهم في تكريس قيم الامتثال والطاعة وتلقي التوجيهات من الأعلى، وفي ظل كل ذلك حرصت النظم الاستبدادية على تغييب مسالة المشاركة السياسية، الأمر الذي جعل الثقافة السائدة والمتاحة للأجيال المتعاقبة هي ما تسمح به الأنظمة لإبعاد الشعوب عن لعب دور في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وهذا النوع من الثقافات القائم على استبعاد جماعات عن المشاركة السياسية يعيق إمكانيات ارتقاء الثقافات السائدة لتصبح هويات ثقافية للجميع، باعتبار أنها لا تشمل ثقافة الجميع ضمن عناصرها ومكوناتها(16).

لقد عملت هذه العوامل على تشكيل قيم ومفاهيم الثقافة السياسية العربية، من قبيل النزعة الاقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف، الأمر الذي يجعل الجدل فيما إذا كانت ثقافة من هذا النوع مؤهلة لمواجهة أخطار العولمة الثقافية أو احتضان نموذج الديمقراطية الغربي الذي يجري الترويج له، بغض النظر عن مدى جدية و حقيقة هذا النموذج، فقد أظهرت ألازمات العربية المتتالية عن مدى فداحة غياب ثقافة حقيقة في والعائلة ، والمدرسة، والدين، والعمل،والحزب والنقابات والمؤسسات الأخرى،وقامت السلطة بكافة أشكاله على الترغيب والترهيب والوصاية أكثر مما قامت على الإقناع والبحث والتساؤل والتفكير النقدي والأخذ والعطاء، وهكذا سيطر الشخص الواحد والاتجاه الواحد، وأصبح المجتمع العربي مجتمعا حكوميا أكثر منه مجتمعا مدنيا،وابعد الشعب عن المشاركة في مواجهة التحديات وصنع مصيره، فأن أزمة الحرية والديمقراطية في واقعنا المعاصر إنما تمتد جذورها إلى الموروث الثقافي في الوعي القومي، و ما تبقى فيه من تصور هرمي أو مركزي أو راسي للعالم ، يعطي الأعلى ما يسلبه من الأدنى، الأعلى يأمر والأدنى يطيع كما هو معروف في الثنائيات التقليدية الموروثة(17).

إن القيم الديمقراطية لا تمثل مكونا رئيسيا في بنية الثقافة السياسية العربية، بل إن ما يمكن ملاحظته هو شيوع قيم السلبية والعزوف عن المشاركة السياسية في ظل أجواء القهر التي تشيعها أنظمة الحكم، مما خلق الإحساس بعدم القدرة على التأثير في الأحداث، وكما لا تعد القيم الديمقراطية محددا لصياغة أنماط العلاقات داخل مؤسسات المجتمعات العربية، و أيضا لا تشكل أساس ا لصياغة العلاقات داخل الأحزاب السياسية أو فيما بينها، رغم أن مسالة الثقة السياسية بالمجموعات الأخرى تؤثر على استعداد المواطنين للعمل مع الآخرين لتحقيق الأهداف السياسية،علاوة على استعداد القادة لتشكيل ائتلافات مع الجماعات الأخرى، وبناء ثقافة سياسية عربية تسهم بشكل أساسي في العملية السياسية والتنمية المستدامة للمجتمعات العربية.

هذه السمات تتناقض وبشكل سافر مع نظام الحكم الديمقراطي القائم على الشرعية، والذي يعتمد على البنى الديمقراطية والنظام المؤسساتي يحقق التنمية و يضمن حماية حقوق الإنسان وحرياته والسماح بالتداول السلمي للسلطة من خلال التعددية السياسية بشكل يتم بموجبه تقبل الآخر المختلف والتحاور معه، وهذه السمات من شأنها أن تعكس طبيعة هذا

النظام من خلال بناء معرفي منفتح ومستنير قوامه الحريات والتعددية و الانفتاح على المعارف المختلفة ومن مصادرها المتنوعة، ليبقى النظام السياسي العربي وسماته المشار إليها بعيدا كل البعد عن أدنى إمكانية يسهم من خلالها في إقامة بناء ديمقراطي ومعرفي لطالما استمر على هذا الوضع.

## رابعا: مستقبل النظام السياسي في الوطن العربي

نجحت الثورات العربية في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا، هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات جديدة ستلقي بظلالها على العلاقات الدولية لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية خاصة على الدول التي كانت لها علاقات خاصة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة و إسرائيل، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب اتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في مارس 1979، كما أن تونس أيضاً قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب اتصال بين البلدين، ووفقاً لهذه التغيرات التي أحدثتها الثورات العربية على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط تلك الدول مع الغرب، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصالح الخارجية، و سيناريوهات نعرضها فيما يلي:

**السيناريو الأول – سيطرة الإسلاميين :** حيث شهد الشرق الأوسط بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة صحوة إسلامية عامة بشقيها المعتدل والمتطرف، مما كان له كبير الأثر على مجرى العلاقات الدولية لدول المنطقة بما فيها الدول العربية،وفي هذا الصدد هنالك ثلاث سيناريوهات، وهي:

1.سيطرة القوى الإسلامية المعتدلة : جميع القوى الإسلامية في الشرق الأوسط والعالم العربي ليست من القوى المتطرفة وإنما هناك القوى المعتدلة أمثال جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، والمتمثلة في حزب النهضة الإسلامية في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب و البعض الأحزاب والحركات الأخرى في العالم العربي، فالكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياساتهم على أساس الكراهية للغرب أو تقسيم العالم إلى عالم الكفر والإيمان، بل تقوم سياسات تلك الأحزاب على الأساس البراغماتي.

2.سيطرة حكومة إتلافئية إسلامية مع حكومة ليبرالية، وهو أيضاً سيناريو يرضي الغرب بهدف الحصول على مزايا جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية .

3.حكومة إتلافئية إسلامية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف، في الشرق الأوسط والعالم العربي عدد كبير من أحزاب إسلامية متطرفة، وبرزت الأحزاب الإسلامية المتطرفة بشكل قوي وأظهرت بعض الأحزاب الجديدة مثل حزب النور في مصر، وأصبح أحدى السيناريوهات حول

مستقبل المنطقة هي سيطرة القوى الإسلامية المتطرفة على السلطة، ويتخوف المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية من حدوث وتحقيق هذا السيناريو.

وبالتالي فان درجة تغيير العلاقات مع الغرب و مستقبل البناء الديمقراطي و التحولات السياسية في الوطن العربي ستكون متفاوتة حسب التشكيلة الحكومية ومدى قوة وسيطرة الإسلاميين .

**السيناريو الثاني – سيطرة الجيش :**هو احتمال يقوم على سيطرة الجيش على السلطة، ولكنه لا يمكن حدوثه إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم اتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي وإفشاء الفوضى وحدوث الحروب الأهلية، أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة مع القوى الإرهابية.

وبالتالي في كل الحالتين سيسيطر الجيش على الحياة السياسية لأن حدوث أي الاحتمالين سيعرض المنطقة إلى حالة فوضى وتهديد للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي يلحق الضرر بالمصالح الغربية ومصالح المجموعات الاقتصادية في المنطقة و الجيش نفسه، وفي حالة سيطرة الجيش على الحكم لا يمكن تصور تغيير جذري في سياسات الدول العربية و إنما إعادة توزيع الأدوار مع تغيير يتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى.

## خامسا: توصيات ومقترحات

أولا: ضرورة اقتناع السلطة الحاكمة في هذه المجتمعات بعملية التحول الديمقراطي. من خلال توفر الإرادة السياسية لتنفيذها على ارض الواقع.

ثانيا: من اجل إقامة مشاريع إصلاح صحيحة تحقق تنمية، يجب وضع خطط دقيقة مستمدة من الواقع الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات العربية.

ثالثا: الديمقراطية المطلوبة في البلدان العربية هي ديمقراطية ممارسة السلطة السياسة من خلال التداول السلمي والذي أساسه الانتخاب الحر والنزيه وضمان الحريات العامة والأساسية وعلى رأسها حرية التعبير والمعارضة، ثم مساواة الجميع أمام القانون فهذه الديمقراطية قابلة للتغيير حسب الواقع المعاش وليست قاعدة نظرية ثابتة أو جاهزة من الخارج.

رابعا: تفعيل تنظيمات المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية كفيل بتعزيز قيم الديمقراطية بدءا من مستويات التنشئة الأولى وانتهاء بالممارسة الديمقراطية للقاعدة السياسية والاجتماعية، بعدما انشغلت الأنظمة السياسية بالسياسي والأيديولوجي وأهملت تنظيمات المجتمع المدني ولجأت إلى تعزيز المستويين الاجتماعي والقيمي.

خامسا: ضرورة انفصال مؤسسات المجتمع المدني عن النظام، وهذا لا يعني الانفصال الكامل، وإنما الانفصال الذي بموجبه تضمن هذه المؤسسات حرية حركتها بعيدا عن إملاءات النظام وتوجيهاته، لتصبح العلاقة بينهما بشكل يكون فيه هذا الأخير الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، ومثلما هو ضروري انفصال باقي مؤسسات الدولة كالمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية ومؤسسات الاتصال ومؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني بشكل يبقى دور النظام موجها ومشرفا بما تطلبه الضرورة دون إقحام النظام نفسه بشكل سافر ليتدخل بكل صغيرة وكبيرة في مجال حركتها ونشاطاتها، لتغدو محيدة عن القيام بالوظيفة المعرفية، وتنفرد بالقيام بخدمة أمن النظام وتلبية مصالحه.

سادسا:إعداد الأفراد للمواطنة الصالحة، فيعي الإنسان حقوقه وواجباته، ويوجه المجتمع الذي يعيش فيه إلى المخاطر المحيطة به.

سابعا: ضرورة حثّ الحكومات العربية التي تعاني اقتصاديًا على وضع خطط تنموية جريئة، تلبي طموح الشعوب العربية المعنية في إيجاد فرص العمل الكافية والخروج من أوضاع فقر و تهميش وبطالة متفشية لدى فئات واسعة من المجتمع.

## خاتمة

إن ما يحصل في العالم العربي من فوضى مدبرة تحت ذريعة ربيع الثورات العربية تؤدي إلى خلق واقع جديد أكثر اقتراباً من القرن الأمريكي الجديد و إسرائيل الكبرى، و ذلك عن طريق تدمير الشعوب ذاتياً، و بنشر أفكار مبتدعة دخيلة على الثقافة العربية و الإسلامية ألفاظ جوفاء لا تحمل بين طياتها واقعاً حقيقياً كالديمقراطية و الحرية و المساواة و العدالة الاجتماعية، فالإصلاح الداخلي لا بد وان يفترض انه ينطلق من توفر القناعة لدى النخب الحاكمة بان مصلحتها الحقيقية تكمن في إطلاق الحريات والأخذ بمبدأ التعددية وفتح أوسع قنوات المشاركة السياسية وصولا إلى التداول السلمي على السلطة، باعتبار أن المغادرة لمواقع الحكم أفضل من الطرد ولكن ذلك يستدعي بالضرورة إحداث تغيير في الثقافة السياسية السائدة باتجاه ترسيب القناعة بحق الاختلاف لتكون النخب الحاكمة على قناعة بأنها لن تنتهي إلى مصير المعارضة الذي طالما حددته طيلة فترة احتكارها للسلطة، وعندما يكون الإصلاح مطلوبا من قوى المجتمعة الحية فانه لا بد وان يستند إلى مبدأ المحاسبة والمساءلة للنخب الحاكمة الأمر الذي يحفز هذه النخب لرفض هذا النمط من الإصلاح، وبالتالي دفع الأمور نحو سياقات أخرى غير الإصلاح، الأمر الذي يستدعي تطوير نموذج سياسي مناسب للبنى الاجتماعية والسياسية المعاصرة للأمة العربية يجمع بين مقتضيات الانتماء الحضاري للثقافة العربية الإسلامية ومستلزمات هذا النظام كي يكون قادرا على الاستجابة لتحديات الحاضر وتلبية احتياجات المستقبل .

إن عملية الإصلاح الحقيقية لا بد وان تشتمل على إصلاح للمؤسسة السياسية ، يتضمن تأكيد القيم القانونية ، ومحاربة قيم المحسوبية والفساد السياسي إلى جانب وجود نخبة في

مركز القرار مقتنعة وقادرة على فتح باب التداول السلمي على السلطة على أرضية أن الدولة ليست إرثا لفئة دون أخرى، وهذا يجعل عملية الإصلاح السياسي الحقيقية تنطوي على مخاطرة عالية المستوى بالنسبة للأنظمة العربية.

## قائمة المراجع:

1- علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ، ص ص58 –60.

2- سعد الدين ابراهيم: ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسة الوحدة العربية،1984 ، ص ص260–262 .

3- حسين علوان البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، بيروت: مجلة المستقبل العربية،العدد235، 1998، ص 100.

4- احمد تهامي عبد الحي :المفاجآت الإدراكية لجيل الثورات العربية ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية - ملحق تحولات إستراتيجية ،العدد 188، ابريل 2012، ص15.

5- نيفين عبد المنعم مسعد :التحولات الديموقراطية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية –جامعة القاهرة، 1993، ص58 .

6- أمل حمادة : أبعاد التغيير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة ،اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، القاهرة: مجلة السياسة الدولية - - ملحق تحولات إستراتيجية،العدد 188، ابريل 2012،ص24.

7- عواطف عبد الرحمن:قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 78، 1984، ص ص 06- 07.

8- راسم محمد جمال: دراسات في الإعلام الدولي مشكلة الاختلال الإخباري، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2008، ص 22.

9- سعد الدين ابراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية 1994، العدد 238، ص209 .

10- برهان غيلون:أزمة تداول السلطة في العالم العربي، فلسطين – رام الله : صحيفة القدس، العدد 12558، الخميس 5 آب 2004، ص 34.

11- سعد الدين إبراهيم:مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مصدر سابق،ص403 .

12- ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص285 .

13- هنري بيركنسون: نحو نظرية تربوية بديلة " تعليم بغير أهداف .معلمون لا تقيدهم أهداف وطلاب لاتحدهم غايات"، ترجمة عبد الراضي إبراهيم حمد، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية2001 ، ص95 .

14- نبيل السهلي: النظام السياسي العربي وتداعيات التحولات السياسية، لبنان: صحيفة المستقبل العدد 4125، الاحد 25 أيلول 2011، ص 11.

15- برهان غليون: مصدر سابق، ص21 .

16- إسماعيل الشطي واخرين :الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 217.

17- علي اسعد وطفة :بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص ص 23 – 24.